الأمم المتحدة

E

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/C.4/2023/9/Report
19 September 2023
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقرير

لجنة الموارد المائية عن دورتها الخامسة عشرة
بيروت، 19-20 حزيران/يونيو 2023

موجز

عَقدت لجنة الموارد المائية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) دورتها الخامسة عشرة في بيروت، يومَي 19 و20 حزيران/يونيو 2023. ونظرت اللجنة في البنود المُدرَجَة على جدول أعمالها، بما في ذلك الإدارة المتكاملة للموارد المائية لتحسين الأمن المائي في المنطقة العربية وإدارة موارد المياه الجوفية. وتابعت اللجنة تنفيذ التوصيات الصادرة عن دورتها الرابعة عشرة، والتقدُّم المُحرَز في تنفيذ الأنشطة المُدرَجَة في برنامج عمل الإسكوا. وناقش المشاركون أيضاً الخطة البرنامجية المقترَحة لعام 2024 في مجال الموارد المائية في ضوء الأولويات الإقليمية للفترة 2021-2025.

ويتضمّن هذا التقرير عرضاً موجزاً لما دار من مناقشات بشأن كلّ بندٍ من بنود جدول الأعمال والتوصيات التي خلُصت إليها اللجنة.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	1	3
الفصل		
أولاً- التوصيات الصادرة عن لجنة الموارد المائية في دورتها الخامسة عشرة	4-2	3
ألف- التوصيات الموجَّهة إلى الدول الأعضاء	3	3
باء- التوصيات الموجَّهة إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا	4	4
ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة	57-5	5
ألف- قضايا المتابعة	13-5	5
باء- الأمن المائي في المنطقة العربية	42-14	7
جيم- القضايا البرنامجية	57-43	15
ثالثاً- تنظيم أعمال الدورة	63-58	18
ألف- مكان الدورة وتاريخ انعقادها	58	18
باء- الافتتاح	60-59	18
جيم- الحضور	61	19
دال- انتخاب أعضاء المكتب	62	19
هاء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال	63	19

المرفقات

المرفق الأول- قائمة المشاركين 20
المرفق الثاني- قائمة بالوثائق 22

مقدمـة

1- عَقدت لجنة الموارد المائية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) دورتها الخامسة عشرة في بيروت، يومَي 19 و20 حزيران/يونيو 2023، عملاً بقرار الإسكوا رقم 205 (د-18) المؤرّخ 25 أيار/مايو 1995، الذي صادق عليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بموجب قراره 1995/26 المؤرّخ 24 تموز/يوليو 1995، بشأن إنشاء لجنة للموارد المائية في الإسكوا.

أولاً- التوصيات الصادرة عن لجنة الموارد المائية في دورتـها الخامسة عشرة

2- اعتَمَدَت لجنة الموارد المائية، في ختام دورتها الخامسة عشرة، مجموعة من التوصيات، بعضها موجَّه إلى الدول الأعضاء والبعض الآخر إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا.

ألف- التوصيات الموجَّهة إلى الدول الأعضاء

3- وجَّهت لجنة الموارد المائية إلى الدول الأعضاء في الإسكوا التوصيات التالية:

(أ) الترحيب بالتقدُّم المُحرَز في تنفيذ أنشطة برنامج عمل الإسكوا المتصلة بقضايا المياه، وبتنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة في دورتها الرابعة عشرة؛

(ب) تقديم تقرير عمّا تم تنفيذه في إطار التوصيات الموجَّهة إلى الدول الأعضاء للدورة السادسة عشرة للجنة؛

(ج) المشاركة الفعّالة في أنشطة مشروع تحسين الأمن المائي في الدول العربية ومشروع التعاون الإقليمي للصمود في وجه تغيُّر المناخ: تحسين الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية لتحقيق التنمية المستدامة لتحسين إدارة المياه الجوفيّة على مستوى الطبقات الجوفيّة والمستويات الوطنية والعابرة للحدود، ولا سيّما في ظروف مناخية متغيّرة؛

(د) تبادل قصص النجاح والدروس المستفادة من الجهود الوطنية الرامية إلى دعم العقد الدولي للعمل من أجل الماء وتسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه وتنفيذ الالتزامات في إطار خطة العمل من أجل المياه، بهدف إدراجها في العدد العاشر من تقرير الإسكوا عن تنمية الموارد المائية؛

(هـ) زيادة الدعم للتدابير والتدخلات التي يمكن أن تعزّز الأمن المائي من أجل معالجة ندرة المياه المتزايدة في المنطقة، بما في ذلك إعداد مجموعات مشاريع قابلة للتمويل في قطاع المياه، مع التركيز على آثار تغيُّر المناخ على القطاعات المعتمِدة على المياه وعلى الأمن المائي؛

(و) تحديد الأولويات والتحديات لإحراز التقدُّم في الإدارة المتكاملة للموارد المائية على المستويات العابرة للحدود والوطنية ودون الوطنية، وتبادل الخبرات ذات الصلة في الدورة المقبلة للجنة؛

(ز) تطوير آليات لزيادة جمع البيانات عن تمويل مشاريع قطاع المياه وتصنيفها ونشرها، بما في ذلك كمية هذه البيانات وجودتها وتواتر إصدارها من مؤسسات مالية دولية، وجِهات مانحة، وميزانيات وطنية،

وتكثيف المشاركة في اجتماعات إقليمية وورش عمل حول زيادة التمويل لمشاريع قطاع المياه، وتشجيع مشاركة نظراء من وزارات المالية والتخطيط والقطاعات المرتبطة بالمياه في هذه الفعاليات.

باء- التوصيات الموجَّهة إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا

4- وجَّهت لجنة الموارد المائية إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا التوصيات التالية:

(أ) مواصلة تقديم الدعم الفني من خدمات استشارية ودراسات وفعاليات وبرامج تدريبية، بناءً على طلبات رسمية من الدول الأعضاء وبحدود الموارد المالية المتاحة للأمانة التنفيذية، للتغلب على التحديات التي تواجهها في تحقيق الأمن المائي وتحقيق الالتزامات في إطار خطة العمل من أجل المياه، ودعم الدول في تبادل الخبرات في ما بينها؛

(ب) دعم إعداد تقييمات وتحاليل عند الطلب وبحدود الموارد المتاحة للأمانة التنفيذية لتحسين إدارة موارد المياه الجوفيّة وللحدّ من استنزافها على مستوى الطبقات الجوفيّة والمستويات الوطنية والعابرة للحدود، ومساعدة الدول على استخدام الأدوات والحوكمة المبتكرة والتقنيات المناسبة لهذا الغرض وعلى الاستخدام المنسَّق بين المياه الجوفيّة والمياه السطحية وغير التقليدية، وبناء قدرات الأخصائيين الشباب، ودعم تبادل الخبرات ما بين الدول الأعضاء ونشر قصص النجاح في هذا الإطار؛

(ج) دعم الدول الأعضاء في تعبئة التمويل المائي والمناخي من خلال تعزيز التعاون مع المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، وتوفير الإرشادات حول أنواع بيانات تمويل قطاع المياه التي قد تكون مفيدة لتحضير المشاريع، وبناء القدرات لتطوير المشاريع المقترحة وتنفيذها؛

(د) مواصلة تنسيق المبادرة العربية لتعبئة التمويل المناخي من أجل المياه في إطار خطة العمل من أجل المياه، بالتعاون مع جامعة الدول العربية والبنك الإسلامي للتنمية والصندوق الأخضر للمناخ ومنظمة الأغذية والزراعة وحكومة السويد، ودعوة المانحين والمؤسسات الأخرى للتعاون مع هذه المبادرة؛

(هـ) التنسيق مع القيّمين على الإبلاغ العالمي عن مؤشرَي المقصد 6-5 من أهداف التنمية المستدامة لإعداد تقريرين إقليميين محدَّثين عن التقدُّم المُحرَز في تحقيق المؤشرين في المنطقة العربية؛

(و) دراسة اقتصاديات المياه في المنطقة العربية، لا سيّما موارد المياه الجوفيّة، للمساهمة في قدرة القطاع على الوصول إلى التمويل المبتكر، وذلك مع التأكيد على الحق في المياه والحق في خدمات الصرف الصحي، وفي حدود الموارد المتاحة للأمانة التنفيذية؛

(ز) تعزيز التنسيق الإقليمي وفي ما بين القطاعات بشأن العمل المناخي والمخاطر العابرة للحدود من خلال عمل لجنتَي الطاقة والموارد المائية في الإسكوا، ومن خلال الدعم الذي يقدِّمه المركز العربي لسياسات تغيُّر المناخ؛

(ح) دعم التوصّل إلى مواقف عربية مشتركة في المفاوضات العالمية حول تغيُّر المناخ من خلال ورش عمل بناء القدرات، وتحديد أولويات المنطقة من حيث المياه والطاقة، وتبادل المعرفة والخبرات، والاسترشاد أكثر بهذه المواقف؛

(ط) تعزيز القدرات الوطنية حول كيفية دمج العمل المناخي والمساهمات المحدَّدة وطنياً بفعالية في سياسات وخطط التنمية الوطنية وفي القطاعات الرئيسية كالمياه والطاقة ومن خلال تبادل المعرفة ورفع الوعي بشأن أفضل الممارسات والفرص؛

(ي) الاستمرار في التنسيق مع المنظمات الإقليمية والدولية العاملة في مجال المياه لضمان تكامل الجهود وتفادي ازدواجية الأنشطة.

ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة

ألف- قضايا المتابعة

تنفيذ أنشطة برنامج عمل الإسكوا والتوصيات الصادرة عن لجنة الموارد المائية في دورتها الرابعة عشرة والموجَّهة إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا
(البند 4 من جدول الأعمال)

5- قدَّم ممثّل الأمانة التنفيذية، بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/C.4/2023/3، عرضاً عن الأنشطة الرئيسية المنفّذة منذ الدورة الرابعة عشرة للجنة التي عُقدت افتراضياً، يومَي 29 و30 أيلول/سبتمبر 2021. وتطرَّق إلى التقدُّم المُحرَز في تنفيذ المشاريع المتعلقة بالمياه في إطار البرنامج الفرعي 1 للإسكوا بشأن تغيُّر المناخ واستدامة الموارد الطبيعية، وإلى الأنشطة المُنفَّذة عملاً بالتوصيات الصادرة عن لجنة الموارد المائية في دورتها الرابعة عشرة.

6- وأفاد ممثّل الأمانة التنفيذية بأنّ هذه الأنشطة تضمنت تقديم الدعم للدول الأعضاء في تنفيذ الاتفاقيات والقرارات والمبادرات العالمية، وإجراء الدراسات وإصدار المنشورات، وعقد اجتماعات فِرق الخبراء وورشات العمل لبناء القدرات. وشملت مجالات العمل الرئيسية ما يلي: تسريع العمل نحو تحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة، وتحليل بيانات المياه الجوفيّة لتعزيز الأمن المائي في المنطقة العربية، وتقديم الدعم للدول الأعضاء بشأن إدارة الموارد المائية العابرة للحدود، وتعزيز نَهج الترابط بين المياه والطاقة والأغذية على المستوى الإقليمي العربي، ودعم توليد التحليلات المناخية الإقليمية والوصول إليها في المنطقة العربية، والنهوض بالحدّ من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية، ودعم تعبئة التمويل المناخي والحصول عليه في المنطقة العربية، بالإضافة إلى تعزيز القدرة الإقليمية العربية على إحراز تقدُّم في تنفيذ اتفاق باريس وتحقيق الهدف 13. كذلك، سلَّط ممثّل الأمانة التنفيذية الضوء على تنفيذ التوصيات الصادرة عن لجنة الموارد المائية في دورتها الرابعة عشرة.

7- وفي معرض النقاش، شدَّد المشاركون على أهمية التأثيرات المتزايدة لتغيُّر المناخ في البلدان العربية، لا سيّما على قطاع المياه، نظراً إلى الوتيرة المتزايدة للمظاهر المناخية المتطرفة كالأمطار الغزيرة والفيضانات في بلدان منها الجزائر، والجمهورية العربية السورية، وتونس، والتغيُّرات في دلتا النيل، ممّا أدى إلى اتساع الفجوة بين احتياجات المياه والمصادر المتاحة. وعرض المشاركون بعض الإجراءات المتّخذة لمواجهة هذه التحديات من خلال زيادة حصة المياه غير التقليدية كاستخدام المياه المحلّاة في الزراعة والصناعة، والعمل على الحدّ من الكميات المستهلَكة، وبلورة وتطبيق مفاهيم اقتصاديات المياه.

8- وسلَّطت مداخلات ممثّلي وممثّلات الدول الأعضاء الضوء على التحديات التي تواجه استدامة الموارد المائية، لا سيّما التدهور المستمرّ للموارد المائية الجوفيّة في الجمهورية العربية السورية، ومواصلة حفر الآبار عشوائياً في تونس وضخّ مياهها على نحوٍ غير رشيد، مما يتسبب باستنزاف المياه الجوفيّة ويحول دون الاعتماد عليها كاحتياطي مستقبلي للأجيال المقبلة. وجرى التركيز على أنّ تحديات إدارة المياه الجوفيّة ليست فنية بحت، بل تتعلق بحوكمة هذه المياه. وبيَّنت تجارب البلدان عدم جدوى الحلول التقليدية المطبَّقة كالعدادات. لذا فإنّ للإرادة السياسية والأساليب المبتكرة وبناء الثقة مع أصحاب المصلحة الدور الأكبر في إيجاد الحلول لهذه المشاكل.

9- وتمحورت النقاشات أيضاً حول أولوية العمل المناخي، لا سيّما في التأقلم مع تغيُّر المناخ من خلال الإنذار المبكر والحصاد المائي والأدوات غير التقليدية الأخرى لإدارة المياه. وشدَّد ممثّل الأردن على دور الإسكوا في تنسيق المبادرات المناخية على صعيد المنطقة العربية لتسهيل حشد الأموال اللازمة من صناديق التمويل، والتركيز على تأطير مساهمة الشباب وتدريبهم على التكنولوجيات الحديثة.

10- وأشار ممثّلو وممثّلات بعض الدول إلى أنّ قطاع المياه بات يأخذ حيّزاً أكبر في المؤتمرات المناخية العالمية، من أجل تقييم تأثير التغيُّر المناخي على الموارد المائية مع تقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية لهذه التغيُّرات. وأفاد ممثّل مصر بأنّ إطلاق "نداء القاهرة للعمل" خلال أسبوع القاهرة للمياه 2022 ساهم في إدراج مواضيع المياه في مؤتمر الأطراف السابع والعشرين، فتضمّن البيان الختامي الناتج عنه قضايا المياه للمرّة الأولى. وأبدى ممثّل تونس اهتمامه بالتجارب الناجحة في التحوّل من النشاط الزراعي المستنزِف للمياه الجوفية إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى. وسأل ممثّل اليمن عن آلية مقايضة الديون بالعمل المناخي، كما استفسرت ممثّلة الكويت عن المنصة الإلكترونية المخصَّصة لمتابعة العمل على تحقيق الأمن المائي في المنطقة العربية. وشدَّد ممثّل عُمان على أهمية دور نُظُم دعم القرار لا سيّما في إدارة المياه الجوفية.

11- وعرض ممثّل الأردن خبرة بلده في ضبط الآبار المخالفة والجوانب القانونية لتلك الجهود، كتشكيل شرطة بيئية مع تحويل المخالفين إلى القضاء، والجوانب الفنية كالاستشعار عن بُعد والنمذجة الرياضية، والجوانب المؤسسية كاستخدام العدادات الذكية. وأشار ممثّل تونس إلى أنّ استخدام الطاقة المتجدِّدة في ضخ المياه الجوفية يطرح تحديات لا سيّما في ما يتعلق بالآبار العشوائية، وقد يؤدي إلى استنزاف المياه الجوفية ويسبب أضراراً تفوق الفائدة منها. وأثنى ممثّل الجمهورية العربية السورية على رأي ممثّل تونس، مشيراً إلى خسارة كليّة لبعض الينابيع من جراء استخدام الطاقة المتجدِّدة في بلده. وطرح ممثّل عُمان إمكانية تقوية التشريعات وزيادة الغرامات، والاستثمار بنُظُم مراقبة أكثر شمولية وفعالية عند استخدام الطاقة المتجدِّدة لضخ مياه الآبار. وخلُص المشاركون والمشاركات إلى ضرورة تنسيق العمل الإقليمي للخروج بأنشطة مركَّزة وقابلة للتنفيذ لتحقيق النتائج المرجوّة.

12- وفي معرض الردّ، أشار ممثّل الأمانة التنفيذية إلى الدور الرائد الذي اضطلعت به الإسكوا في مجال تحليل أثر تغيُّر المناخ على الموارد المائية السطحية والجوفية وتقييم تبعاته على الإنتاجية الزراعية بهدف التقدُّم في تحقيق الأمن المائي. وشدَّد على أهمية التنسيق بين الإسكوا ونقاط الاتصال في كلّ من البلدان العربية لاستكمال تحميل البيانات والمعلومات عن الموارد الوطنية للمياه الجوفيّة على المنصة العربية للمعارف المتعلقة بالمياه الجوفيّة. وتنوي الإسكوا إطلاق هذه المنصة في الفترة المقبلة لتسهيل الحصول على المعلومات عن المياه الجوفيّة وتبادلها في ما بين الدول العربية، لا سيّما للباحثين والأكاديميين العاملين في المجالات ذات الصلة. أمّا في ما يتعلق بالتمويل، فأطلعت ممثّلة الأمانة التنفيذية المشاركين والمشاركات على "آلية مقايضة الديون وتآزر المانحين مقابل العمل المناخي/أهداف التنمية المستدامة" التي أطلقتها الإسكوا دعماً للدول الأعضاء، والتي تهدف الى تحويل مدفوعات الدين الوطني المستحَقّة على الديون الخارجية إلى استثمارات محلية لتنفيذ مشاريع التكيُّف مع تغيُّر المناخ من خلال ترتيبات تعاونية بين المدينين والدائنين والمانحين.

13- وفي ما يتعلق بموضوع المياه الجوفيّة، أشار ممثّل الأمانة التنفيذية إلى إمكانية تنسيق حلقة نقاش إقليمية تُعرَض خلالها تجارب بلدان من العالم لديها خبرة في الإدارة المستدامة للمياه الجوفية، كضخّ المياه باستخدام مصادر الطاقة المتجدِّدة مع إدخال ضوابط. وشدَّد على ضرورة التركيز على بناء قدرات الشباب على استخدام التكنولوجيا لتحسين عمليات تحليل واقع المياه في ظلّ تغيُّر المناخ من خلال البرامج التي تتيحها الشبكة العربية للإدارة المتكاملة للموارد المائية (AWARENET) وشبكات الشباب المتخصِّصين بمواضيع المياه.

باء- الأمن المائي في المنطقة العربية

1- تحسين إدارة المياه الجوفيّة من خلال أدوات معرفية مبتكرة
(البند 5 من جدول الأعمال)

14- قدَّمت ممثّلة الأمانة التنفيذية، بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/C.4/2023/4، عرضاً سلَّطت فيه الضوء على أهمية الأدوات المعرفيّة المبتكرة ودورها في تحسين إدارة المياه الجوفيّة كونها تسهّل عملية جمع البيانات والمعلومات والمعارف وتحليلها ونشرها، وفي تحقيق فهمٍ أعمق لأنظمة المياه الجوفيّة بهدف التوصّل إلى قرارات مستنيرة بشأن استخدامها وإدارتها. كذلك، تطرَّقت ممثّلة الأمانة التنفيذية إلى التقنيات الرئيسية التي يمكن استخدامها في إدارة المياه الجوفيّة والتي تتضمن تقنيّات القياس في الموقع، وتكنولوجيا الاستشعار عن بُعد، ونُظُم المعلومات الجغرافية، ونمذجة المياه الجوفيّة، والذكاء الاصطناعي والتعلّم الآلي لتحليل كميات كبيرة من البيانات ومعالجتها. وعَرضت الأنشطة التي تقوم بها الإسكوا في هذا الصدد، لا سيّما إنشاء المنصة العربية للمعارف المتعلّقة بالمياه الجوفيّة، ونمذجة المياه الجوفيّة لتقييم آثار تغيُّر المناخ عليها، واستخدام أدوات تحليل المياه الجوفيّة في دراسات الحالة لبلدان مختارة، وتحديث الخريطة الهيدروجيولوجية للمنطقة العربية. واضطلعت الإسكوا بهذه الأنشطة بالتنسيق مع شبكة لنقاط الاتصال المعنيين بالمياه الجوفيّة والمعيَّنين من قِبل الدول الأعضاء.

15- وسلَّطت ممثّلة الأمانة التنفيذية الضوء على دراستَي حالة، الأولى نُفِّذت بالشراكة مع سلطة المياه الفلسطينية لتقييم الأثر المحتمل لتغيُّر المناخ على توافر موارد المياه الجوفيّة في طبقة الإيوسين الجوفيّة في الضفة الغربية، وخلُصت إلى أنّ المتساقطات وتغذية المياه الجوفية ستتأثّر إلى حدٍّ كبير في الفترة الممتدّة بين عامَي 2041 و2060. أمّا الدراسة الثانية، فأجرتها الإسكوا بالتعاون مع وزارة الموارد المائية في العراق والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) لتقييم الأثر المحتمل لتغيُّر المناخ على خزان الدبدبة الجوفي في العراق. وأظهرت نتائج هذه الدراسة شدّة تأثير تغيُّر المناخ على موارد المياه الجوفيّة في خزان الدبدبة مع النتائج المحتمَلة على تقلّص مخزون المياه الجوفيّة والانخفاض الحادّ في منسوبه. وختمت ممثّلة الأمانة التنفيذية بالإشارة إلى أنّ هذه النتائج تستدعي من صانعي القرار اتّخاذ إجراءات فورية للتّخفيف من آثار التغيُّرات المحتمَلة في مخزون الطبقات الجوفيّة وتوزيع منسوب المياه.

16- وفي معرض النقاش، تبادل المشاركون والمشاركات الآراء حول ضرورة التشبيك بين القطاعَين العام والأكاديمي لأنّ العلوم المتطوّرة، مثل النمذجة الرياضية والذكاء الاصطناعي، تحسِّن بشكل كبير مستوى المعرفة بشأن خصائص المياه الجوفيّة وتساهم في إدارتها الرشيدة. وتبرز أهمية هذه التقنيات في ظلّ الحاجة إلى الوصول إلى طبقات جوفيّة أعمق نتيجة استنزاف الطبقات الجوفية الأقلّ عمقاً. وناقش المشاركون والمشاركات أيضاً موضوع زيادة كفاءة التطبيقات التكنولوجية الذكية من خلال توسيع قواعد البيانات، وذُكرت في هذا السياق أهمية إشراك المجتمعات المحليّة في عملية جمع البيانات والمعلومات. كذلك، جرى التطرُّق إلى صعوبة التنسيق بين القطاعات المعنيّة بإدارة المياه في الدول الأعضاء، لا سيّما في تبادل المعلومات، وإلى الدور المحتمل للإسكوا في هذا المجال. فطُرح اقتراحٌ بعَقدِ قمّة عربية تُعنى بقضايا المياه على المستوى الإقليمي وسُبُل معالجتها بطريقة منسّقة.

17- وذكر ممثّل اليمن مشاكل هيكلية مثل عدم منح الأهمية الكافية لقضايا المياه عند تضمينها في الرؤى الوطنية للتنمية، ممّا يبيّن ضرورة توفير التدريبات لصانعي القرار على قضايا المياه. وتطرَّق إلى مشكلة تلوّث طبقات المياه الجوفيّة نتيجة إعادة ضخّ المياه المصاحِبة للنفط في الطبقات الجوفيّة للمحَافظة على الضغط اللازم لاستخراج النفط. وذكر ممثّل الجمهورية العربية السورية عوائق أخرى تحول دون إصدار الأحكام بقضايا الإفراط باستخدام المياه بشكل حازم في ظلّ الظروف الصعبة التي يواجهها الفلاحون. وأوضح ممثّل مصر أنّ العديد من البلدان يعاني من تملُّح المياه الجوفيّة، ما له تداعيات مهمة على الأمن الغذائي في دلتا النيل. وعقَّبت ممثّلة دولة فلسطين أن المشكلة ذاتها موجودة في غور الأردن حيث يُزرع النخيل الذي يشكِّل مصدر الرزق الرئيسي للفلسطينيين.

18- وأعرب ممثّل تونس عن اهتمامه بإنشاء السدود لاستغلال المياه المتوفّرة في فترات الهطولات الكثيفة لتغذية الطبقات الجوفيّة، علماً أنّ هذه المياه تُهدر عادةً بالجريان السطحي. وطلب الاطلاع على خبرات الدول التي أقامت مثل هذه السدود. وسألت ممثّلة الكويت عن خبرة الأردن التي طبَّقت النمذجة الرياضية في عمليات تحليل وإدارة المياه الجوفية.

19- وفي معرض الردّ، ذكر ممثّل الأمانة التنفيذية دراسةً اضطلعت بها الإسكوا بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، لتقييم أثر ارتفاع منسوب البحر على دلتا النيل وكلفته على قطاعات النقل والإسكان والزراعة. وقال إنّ بعض المنظمات تعمل حالياً على إعداد دليل حول استخدام المياه المالحة في الزراعة، كما تحدّث عن الزراعة البعلية وأهميّتها في معالجة استنزاف الموارد المائية. أمّا في ما يتعلق بالتدريبات حول نمذجة المياه في ظلّ السيناريوهات المناخية المختلفة، فثمّة توجُّه لتطبيقها في موقع العمل من أجل تعظيم الفائدة منها. بالإضافة إلى ذلك، نوّه ممثّل الأمانة التنفيذية بتجربة الأردن في معالجة المياه العادمة ورفع كفاءة استخدام المياه، وبتجربة عُمان الرائدة في معالجة المياه المصاحِبة للنفط/المياه المُنْتَجة والتي عُرِضت في ورش سابقة نظّمتها الإسكوا بشأن الترابط بين المياه والطاقة.

20- وفي ما يتعلق بالخارطة الهيدرولوجية، وضّح ممثّل الأمانة التنفيذية أنّه تم التواصل مع نقاط الاتصال في كلٍّ من البلدان للتمكن من استكمال الإعداد لها وإطلاق المنصة الخاصة بها. وأكّد تجاوب الإسكوا مع طلبات النمذجة المناخية الواردة إليها من الدول الأعضاء.

2- استعراض منتصف المدّة الشامل للعقد الدولي للعمل من أجل الماء في المنطقة العربية
(البند 6 من جدول الأعمال)

21- قدَّم ممثّل الأمانة التنفيذية للإسكوا، بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/C.4/2023/5، عرضاً حول العقد الدولي للعمل "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028، الذي يُشار إليه عادةً باسم العقد الدولي للعمل من أجل الماء، والذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2016 للتركيز على الأهداف والمقاصد المتصلة بالمياه في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وفي هذا الإطار، عُقد مؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2023 في نيويورك من 22 إلى 24 آذار/مارس 2023 على أن يصدر عنه تقرير عن التقدُّم المُحرَز في تنفيذ أهداف العقد. وقال ممثّل الأمانة التنفيذية إنّه، على الصعيد الإقليمي، كانت الإسكوا قد استضافت الاجتماع الإقليمي الأول (بيروت، 28-29 آذار/مارس 2018) من أجل توحيد الآراء والأولويات الإقليمية للقضايا المتّصلة بالمياه في المنطقة العربية. كما أنشأت الإسكوا، استجابةً لولايتها الإقليمية، فريقاً استشارياً إقليمياً مشتركاً بين الوكالات يضمّ أصحاب مصلحة متعدِّدين. وتولّى هذا الفريق عقد عدّة اجتماعات وأحداث إقليمية ساهمت في زيادة الفهم والتأييد للعقد الدولي للعمل من أجل الماء.

22- وتابع ممثّل الأمانة التنفيذية كلامه بالإشارة إلى الاجتماع التحضيري الإقليمي العربي لاستعراض منتصف المدّة الشامل للعقد الدولي للعمل من أجل الماء، الذي عقدته الإسكوا في بيروت يومَي 18 و19 أيار/مايو 2022 من أجل تقييم التقدُّم الإقليمي المُحرَز في تحقيق أهداف العقد، ومناقشة التحديات والفرص ذات الصلة وسُبُل تسريع الإنجاز. وعُرضت نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2023 الذي دُعِي خلاله ممثّلو وممثّلات الدول الأعضاء والمنظمات إلى التعبير عن التزاماتهم الطوعية بالعقد الدولي للعمل من أجل الماء. ونتج عن الحدث الجانبي الخاص بالمنطقة العربية الذي نُظِّم في 24 آذار/مارس 2023، إطلاق المبادرة العربية لتعبئة التمويل المناخي من أجل المياه، بالشراكة مع الإسكوا وجامعة الدول العربية والبنك الإسلامي للتنمية والصندوق الأخضر للمناخ. وكانت هذه المبادرة بمثابة التزام ضمن خطة العمل من أجل المياه لتأمين قَدْرٍ أكبر من التمويل للعمل المناخي في قطاع المياه والقطاعات المعتمِدة على المياه في البلدان العربية. ويشمل ذلك إصدار موجز عن تمويل العمل المناخي في قطاع المياه، وتنظيم منتدى إقليمي لتمويل العمل المناخي في قطاع المياه للدول العربية في عام 2023.

23- وختم ممثّل الأمانة التنفيذية مشيراً إلى أنه من المخطط استكمال هذه الجهود بتدريبٍ مخصَّص للدول العربية ودعمٍ تقنيّ في مجال المياه والتكيُّف للمساعدة في إعداد مشاريع المياه القابلة للتمويل والمعنيّة بتمويل العمل المناخي.

3- تمويل قطاع المياه
(البند 7 من جدول الأعمال)

24- قدَّم ممثّلا الأمانة التنفيذية، بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/C.4/2023/6، عرضاً عن مصادر تمويل قطاع المياه الرئيسية التي تشمل الميزانيات الوطنية، والصناديق الإقليمية والدولية (منها صناديق تمويل العمل المناخي)، واستثمارات القطاع الخاص. ووضَّح العرض عمل الإسكوا لتسهيل الحصول على أدوات تمويل مبتكَرة، مثل حقوق السحب الخاصة (SDR) من صندوق النقد الدولي، وجاء فيه أنّها نظّمت في هذا الصدد مؤتمراً عن "حقوق السحب الخاصة وما بعدها: مستقبل تمويل التنمية والإنفاق المالي واللامساواة في المنطقة العربية"، لتوسيع نطاق استخدام الدول الأعضاء لحقوق السحب الخاصة لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما فيها الهدف 6. وقدَّم ممثّلا الأمانة التنفيذية أيضاً مبادرة الإسكوا بشأن مقايضة الديون وتآزر المانحين لتمويل العمل المناخي وأهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، والتجارب العالمية التي نجحت بحشد الاستثمار في مشاريع هدفت إلى زيادة كفاءة استخدام المياه.

25- كما لفت ممثّلا الأمانة التنفيذية إلى أنّ العديد من الصناديق الإقليمية تنشط من أجل تمويل قطاع المياه، ويسود توجّهٌ عامٌ بزيادة مشاركة الصناديق الدولية لتمويل العمل المناخي والاستثمار الخاص. وفي هذا الإطار، تمثِّل "المبادرة العربية لحشد التمويل للعمل المناخي من أجل المياه" التي أطلقتها الإسكوا مؤخراً بالشراكة مع جامعة الدول العربية والبنك الإسلامي للتنمية والصندوق الأخضر للمناخ، مثالاً على الفرص المتاحة للتعاون بين القطاعَين العام والخاص لتيسير الحصول على التمويل في قطاع المياه، الذي تعيقه عقباتٌ أخرى تتمثّل في غياب بياناتٍ عن تقييمات الموارد المائية ووجهات استخدامها.

26- وفي معرض النقاش، تطرَّق ممثّلو وممثّلات الدول الأعضاء إلى التحديات التي تواجه استرداد تكلفة خدمات توصيل المياه، وكيفية الموازنة بين أولويات وزارة المالية التي تركِّز على الكفاءة المالية وأولويات وزارة المياه التي تهدف إلى توصيل المياه للجميع بكميات كافية. وناقشوا السُبُل المقترَحة لتحسين مستويات استرداد تكلفة المياه المتدنية من دون اللجوء إلى تسليعها، وكانت إحداها إعادة توزيع التكلفة على الشرائح الأكثر استهلاكاً.

27- وقال ممثل تونس إنّ بلده يضع عدّة شرائح للتعرفة تتضمن تعرفة اجتماعية لضمان وصول الطبقات الفقيرة لحقّها بالمياه مع زيادة للتعرفة المائية بشكل تصاعدي، تعكس الزيادة بالكميات المستهلَكة. ورأت ممثلة دولة فلسطين أنّ عدم السيطرة على المصادر المائية يشكل العائق الأكبر لاسترداد التكلفة في بلدها، بالإضافة إلى أنّ معظم التمويل يأتي من الخارج، ممّا يزيد من اعتماد الدولة على الدول الدائنة في ظل الأولويات المتغيّرة مع تقلّب الأوضاع العالمية. وأشار ممثّل المغرب إلى أنّ مشاريع تطوير الموارد المائية البديلة، كتحلية المياه وإعادة تدويرها، التي تُنفَّذ ضمن خطط الشراكة بين القطاعَين العام والخاص، تساهم في كفاءة استرداد تكلفة إنتاج المياه. ورأى ممثّل مصر أنّ قطاع المياه ليس من القطاعات الجاذبة للاستثمارات ممّا يُلزم الدولة بتحمُّل تكاليف الصيانة والمعالجة، علماً أنّ قطاع الزراعة يمثّل العبء الأكبر على خزينة الدولة. وثمّة محاولات لإيجاد الحلول مثل إنشاء الشركات القابضة التي تهدف إلى تمويل خدماتها باسترداد التكلفة للمساهمة في استدامة القطاع. ورأى ممثّل تونس أنّ بعض الدول تتكبّد تكاليف باهظة لتحلية كميات كبيرة من المياه إلى مستويات صالحة للشرب، يُستهلك معظمها في الاستخدام المنزلي، ولا يُخصَّص إلاّ الجزء الأصغر منها للشرب. لذلك، تلجأ بعض الدول إلى حلول أخرى، كتحلية كميات محدودة من مياه البحر، وخلط المياه المحلاة بمياه البحر. وتكمن إحدى الحلول المقترحة بفصل شبكات مياه الشرب عن شبكات الاستخدام المنزلي.

28- وفي معرض الردّ، ركّزت ممثّلة الأمانة التنفيذية على ضرورة تحسين نوعية البيانات كونها شرطاً أساسياً لجذب المزيد من المستثمرين في قطاع المياه. وشدَّدت على أنّ استرداد التكلفة يكتسب أهمية كبرى، وكذلك الأمر بالنسبة لإنشاء أسواق المياه مع تبادل فعّال للمعلومات. وأكّدت على ضرورة إيصال رسالة واضحة إلى محافل تغيُّر المناخ الدولية بشأن جهود الدول العربية لإدارة الموارد المائية الوطنية على نحوٍ مستدام مع العمل على توفير المياه إلى المواطنين لا سيّما الفئات الأكثر ضعفاً، والضغط الكبير الذي يمثله قطاع المياه على الميزانية العامة، في ظلّ الاعتقاد السائد بأنّ الدول العربية تشجع أنماط الاستهلاك المهدِرة للمياه نتيجة نُظُم الدعم المطبَّقة.

4- حلقة نقاش: التقدُّم المُحرَز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه في المنطقة العربية
(البند 8 من جدول الأعمال)

29- عرض ممثّل الأمانة التنفيذية، بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/C.4/2023/7، مستوى التقدُّم المُحرَز في تنفيذ المقاصد المتصلة بالهدف 6 كافة، أي المقصد 6-1 الذي يُعنى بتأمين مياه الشرب بطريقة مأمونة، والمقصد 6-2 الذي يرصد التقدُّم في توفير خدمات الصرف الصحي بطريقة مأمونة، والمقصد 6-3 الذي يركز على نسبة معالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها، والمؤشر 6-4-2 الذي يقيس مدى الإجهاد المائي، وغيره من المؤشرات. وسلَّط ممثّل الأمانة التنفيذية الضوء على التقارير الإقليمية التي تُعِدُّها الإسكوا وطلب من ممثّلي وممثّلات الدول تزويدها بالبيانات ودراسات الحالة التي تُبرز جهود الدول في التقدُّم نحو تنفيذ المؤشر 6-5-1، لا سيّما تلك التي لا يمكن إدراجها في الاستبيانات الموزَّعة لرصد هذا المقصد. وفي معرض الحديث عن دعم الإسكوا للدول الأعضاء على التعاون في إدارة المياه العابرة للحدود الذي يُرصد بالمؤشر 6-5-2، أفاد ممثّل الأمانة التنفيذية بأنّ الإسكوا قد أصدرت تقريرَين للمنطقة العربية تضمّنا تحليلاً إقليمياً لنتائج دورتَي الرصد الأولى والثانية. وبيّنت نتائج الرصد أنّ نسب التنفيذ ارتفعت في المنطقة العربية من 19 إلى 30 في المائة، بالتزامن مع زيادة عدد الدول التي تمّ فيها الإبلاغ عن هذا المقصد من 10 إلى 15 دولة، خلال الفترة الممتدة من دورة الرصد الأولى (عام 2017) إلى دورة الرصد الثانية (عام 2020). ودعا ممثّل الإسكوا المشاركين والمشاركات إلى تضمين النقاش تحليلات تتعدى مؤشرات المياه وتتطرَّق إلى تأثيرها على الصحة، والأمن الغذائي، وتغيُّر المناخ، والاقتصاد والتمويل. كما سلَّط الضوء على النقص في بيانات المياه في العديد من الدول،

وضرورة تحسين توفّرها لرسم صورة أوضح عن التقدُّم المُحرَز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه في المنطقة العربية.

30- وعرض ممثّل تونس سياسة قطاع المياه الوطنية مبيّناً مواءمتها مع أهداف التنمية المستدامة. وفي إطار رصد التطوّر المُحرَز في تنفيذ المؤشرات المتعلقة بالمياه، بيَّن ممثّل تونس زيادةً في نسبة التزويد بمياه الشرب (المؤشر 6-5-1) من 97.5 إلى 98.4 في المائة في الفترة الممتدّة من عام 2015 إلى عام 2021. أمّا نسب التوصيل بخدمات الصرف الصحي الأساسية (المؤشر 6-5-2) فوصلت إلى 76.6 في المائة في مناطق تدخُّل الديوان الوطني للتطهير، وسجّلت نسب معالجة مياه الصرف الصحي (المؤشر 6-5-3) معدلاتٍ تصل إلى 70 في المائة على الصعيد الوطني. كذلك، تمّ احتساب كفاءة استخدام المياه (المؤشر 6-4-1) التي وصلت إلى 7.9 دولار/م^3. أمّا مستوى الإجهاد المائي (المؤشر 6-4-2) فاستمرّ بالارتفاع حتى بلغ 119 في المائة في عام 2021. واحتُسبت درجة تنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه (المؤشر 6-5-1) بـ 60 في المائة في عام 2020.

31- وقدَّم ممثّل الأردن عرضاً لأهمّ التطوّرات في التقدُّم بالعمل على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ففي هذا الإطار، أُنشئ قسم خاص بالتنمية المستدامة وأُعِدّت دراسة لمأسسة العمل بهدف الحدّ من فقدان الموارد المائية وتدهورها. وبيَّن العرض كيفيّة العمل على أهداف التنمية المستدامة والأهداف المتعلقة بها مثل الترابط بين الهدف 6 والهدف 2 للقضاء على الجوع عن طريق تحسين كفاءة استخدام مياه الري وتوصيلها؛ والترابط مع الهدف 13 بشأن تغيُّر المناخ الذي يمثّل ضغطاً على توافر الموارد المائية، ممّا يضعف بدوره القدرة على التكيُّف مع آثار تغيُّر المناخ. وتناول النقاش النقص في الموارد المتاحة لجمع البيانات المائية ودمج تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه في الخطط التنموية الوطنية.

32- وأوضحت ممثّلة الكويت أنّ المجلس الأعلى للتخطيط هو المسؤول عن رصد التقدُّم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بينما تُعَدُّ وزارة المياه والطاقة الجهة المسؤولة عن العمل على تحقيق الهدف 6. وذكرت ممثّلة الكويت أنّ أهمّ التحديات الوطنية التي تواجه قطاع المياه تتمثل بارتفاع مضطرد في مستويات سحب المياه بما يضاهي معدلات الإنتاج، وسلَّطت الضوء على التحديات التي تولّدها مستويات الاستهلاك المرتفعة على أنظمة إدارة المياه الوطنية. وتواجه الكويت هذه التحديات بإعادة استخدام الصرف الصحي على نطاق أوسع، واستخدام المياه المعالَجة في الزراعة التجميلية، وتحلية المياه واستخدام التكنولوجيات المتطوّرة لا سيّما في قطاع الزراعة، والحدّ من الفاقد في شبكات إمداد المياه، وتشجيع المستثمرين على تطوير مصادر المياه لتخفيف الأعباء المادية على الدولة. وأتت خطة تلبية الاحتياجات المائية على نحوٍ يتناسب مع الأولويات الوطنية وبالتوازي مع التقدُّم في العمل على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

33- أوضح ممثّل الجمهورية العربية السورية أنّ الحكومة ما زالت تمدّ البيوت بمياه الشرب بنسبة تتراوح بين 30 و80 في المائة (المقصد 6-1) رغم الظروف الصعبة التي تمرّ بها البلاد. وأوضح أنّ الكميات الموفّرة غير كافية نتيجة تهالك المعدات، وأنّ مستويات التوصيل بأنظمة الصرف الصحي ما زالت متدنية، ولا تتعدّى نسبة 11 في المائة في المناطق الريفية النائية. كذلك، أظهر ممثّل الجمهورية العربية السورية أنّ تحديات العمل على المؤشر 6-5-2 بشأن إدارة المياه العابرة للحدود، ما زالت قائمة، وأنّ الحلّ يكمن بصورة رئيسية في تعزيز العلاقات مع الدول المجاورة. وأشار إلى أنّ توطيد العلاقة مع الجانب العراقي قد خَلُص إلى اتفاقٍ حول التعاون الفني المشترك بين البلدين بشأن إدارة مياه الفرات، مع إنشاء لجنة دولية بين الجمهورية العربية السورية والعراق لمتابعة تنسيق تنفيذ المشاريع في إطار الإدارة المشتركة للمياه. وتطرَّق ممثّل الجمهورية العربية السورية إلى التحديات التي تواجه الحفاظ على التوازن الإيكولوجي وبالتالي تنفيذ المقصد 6-6، لا سيّما في المناطق الجبلية التي هي موطِن الينابيع، وفي المسطحات المائية. أمّا العائق الرئيسي أمام ترشيد استهلاك المياه وبالتالي التقدُّم

في تنفيذ المقصد 6-4، فيتمثّل بحفر الآبار عشوائياً والسحب المفرط للمياه رغم وجود عدّادات على معظم الآبار، إذ أنّ الإمكانات البشرية والمادية تحول دون المراقبة الشاملة والمنتظَمة لعمليات حفر الآبار وسحب مياهها.

34- وعرض ممثّل المغرب التوزيع الجغرافي لموارد المياه الجوفية في المغرب. وتطرَّق إلى التراجع الملحوظ في مستوى الموارد المائية الجوفية نظراً لكون أكثر من 80 في المائة من الآبار غير مرخّص، ممّا أدى إلى استنزاف أكثر من مليار متر مكعب من المخزون المائي الجوفي غير المتجدِّد تزامناً مع انخفاضٍ قياسيّ في مستوى المياه. وفي إطار معالجة التدهور الحاصل في قطاع المياه، لجأ المغرب إلى وضع سياسة مائية وعمل على تنفيذها من خلال بناء السدود الكبيرة، وإنشاء محطات تحلية مياه البحر ومحطات معالجة المياه العادمة. وتدعم هذه المنشآت المُنجَزة تلبية الحاجة إلى مياه الشرب والريّ، وإنتاج الطاقة الكهرومائية، والحماية من الفيضانات، وتحسين جودة المياه، ومواكبة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. أمّا في ما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، فإنّ نسب الوصول إلى خدمات مياه الشرب (المؤشر 6-5-1) (100 في المائة في المناطق الحضرية و98.4 في المائة في المناطق القروية) والصرف الصحي (المؤشر 6-5-2) (96 في المائة في المناطق الحضرية و85.4 في المائة في المناطق القروية) متاحة إلى حدٍّ كبير. وفي ما يتعلق بتحسين إعادة استخدام المياه العادمة (المقصد 6-3)، يتمّ حالياً إعادة استخدام 24 مليون م^3 من المياه العادمة المعالَجة لريّ المساحات الخضراء مع هدف الوصول إلى 100 مليون م^3 بحلول عام 2030. بالإضافة الى ذلك، يجري العمل على تأمين 1300 مليون م^3 في السنة من مياه البحر المحلاّة بحلول عام 2030 للاستخدام المنزلي والصناعي والسياحي ولأغراض الريّ. كما يجري العمل على زيادة كفاءة استخدام المياه في جميع القطاعات (المقصد 6-4) عن طريق تحسين مردودية شبكات توزيع المياه التي تبلغ حالياً 76 في المائة، إلى 80 في المائة بحلول عام 2030، وزيادة المساحات الزراعية المسقيّة بتقنيات مقتصِدة للمياه من 710,000 هكتار حالياً إلى مليون هكتار بحلول عام 2030. ومن أجل الحفاظ على النُّظُم الإيكولوجية ذات الصلة بالمياه، يجري العمل على تحويل فائض مياه حوض سبو إلى أحواض أبي رقراق وأم الربيع بمقدار 800 مليون م^3 سنوياً في المتوسط، هذا بالإضافة إلى تخصيص كميات المياه للمحافظة على الطبقة المائية في برشيد وسايس.

35- ووضَّح ممثّل مصر أنّ العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه نجح في زيادة نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات مياه الشرب بشكلٍ آمن من 90 إلى 98.7 في المائة في الفترة الممتدة من عام 2015 إلى عام 2023، ومن 50 إلى 66.7 في المائة في ما يتعلق بخدمات الصرف الصحي الآمن في الفترة ذاتها. أمّا كفاءة الاستخدام فزادت من 2.52 إلى 4.81 في المائة بين عامَي 2017 و2021. وتحسّنت نسب تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية من 40 إلى 63 في المائة في الفترة ذاتها. ويواصل الإجهاد المائي ارتفاعه ليسجل زيادة بلغت 3.76 في المائة في عام 2021. علاوةً على ذلك، عرض ممثّل مصر استراتيجية تنمية الموارد المائية في بلاده حتى عام 2050، موضحاً أنّها تهدف إلى تحقيق الأمن المائي في مصر من خلال إدارة مستدامة للموارد المائية تقوم على أربعة محاور أساسية هي: تنمية الموارد المائية التقليدية وغير التقليدية؛ وترشيد استخدامات المياه بالاستخدام الأمثل لهذه الموارد المحدودة؛ وتحسين نوعية المياه؛ وتهيئة البيئة الملائمة للإدارة المتكاملة للموارد المائية.

36- وعرض ممثّل عُمان التقدُّم المُحرَز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالمياه. فبلغ مؤشر الوصول إلى مصادر المياه الآمنة والمحسَّنة أكثر من 97 في المائة في المناطق الحضرية و88 في المائة في المناطق الريفية. ووصلت نسب الوصول إلى مرافق الصرف الصحي المحسَّنة إلى 97 في المائة في المناطق الحضرية والريفية. ولتحسين إعادة استخدام المياه العادمة ومكافحة تلوّث النُّظُم البيئية، تُعالَج المياه المصاحبة للنفط ويُعاد استخدامها كأحد سُبُل زيادة كميات المياه المتاحة. وفي إطار تعبئة الموارد المائية، اعتُمدت تقنيات تحلية المياه وبُنيت السدود لإعادة تخزين المياه الجوفية وللتخزين السطحي، ممّا زاد من إنتاج المياه من حوالي

200 مليون م^3 في عام 2011 إلى حوالي 475 مليون م^3 في عام 2021. كذلك، لجأت عُمان إلى الاستمطار الاصطناعي الذي زاد من كميات الأمطار خلال السنوات الماضية من 15 إلى 18 في المائة تقريباً. وفي السياق نفسه، عملت عُمان أيضاً على وضع الاستراتيجية الوطنية الشاملة للمياه بالتزامن مع رؤية عُمان 2040، وتهدف هذه الاستراتيجية إلى الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية مع تطوير مصادر المياه غير التقليدية لتحقيق الأمن المائي والغذائي.

37- وعرضت ممثّلة دولة فلسطين هيكلية الإطار الوطني الفلسطيني للتنمية المستدامة 2030 والإنجازات المحقّقة في إطار التقدُّم المُحرَز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وساهمت مشاريع المياه المنفَّذة، مثل إنشاء الخزّانات الرئيسية والخطوط الناقلة للمياه ومحطات التحلية، في تحقيق تقدُّمٍ ملحوظٍ أدّى إلى ارتفاع نسبة الأُسَر الموصولة بشبكات المياه إلى 94.5 في المائة في بداية عام 2022. أما في ما يتعلق بجودة المياه، فالعمل جارٍ على وضع برنامج مأمونية وسلامة المياه. وأشارت ممثّلة دولة فلسطين إلى التفاوت الكبير بين نسب الأُسر الموصولة بالشبكة العامة للصرف الصحي في الضفة الغربية (34 في المائة) وفي قطاع غزة (81 في المائة) في عام 2020. كما ذكرت أنّ نسبة كمية المياه المعالَجة داخل الأراضي الفلسطينية قد زادت من 12 إلى 18 في المائة بين عامَي 2019 و2022. بالرغم من ذلك، لا تتجاوز المياه المعالَجة المُعاد استخدامها في الريّ نسبة 5 في المائة. وتعمل دولة فلسطين على رفع كفاءة استخدام المياه من خلال برامج مراقبة سحب المياه الجوفية، إلى جانب وضع أنظمة للتراخيص والتعرفة والأنشطة الأخرى لتنظيم استخدام المياه. أما في ما يتعلق بالتعاون في إدارة حوض المياه العابرة للحدود، فلا توجد اتفاقية إدارة مشتركة للمياه العابرة للحدود علماً أنّ نص المادة 40 من اتفاقية أوسلو واللجنة المشتركة لا يمكن أن يُعتبرا بأيّ حال من الأحوال آلية مشتركة لإدارة المياه العابرة للحدود. وأضافت ممثّلة دولة فلسطين قائلةً إنّ التمويل يرتكز إلى حدٍ كبير على مصادر التمويل الخارجية، لا سيّما مشاريع البنية التحتية، لأنّ قدرة مساهمة الحكومة محدودة جداً. وأبرزَ عرضُ ممثّلة دولة فلسطين المبادرات التي تقوم بها الحكومة بهدف تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في تحسين إدارة المياه والصرف الصحي.

38- وقال ممثّل الجزائر إنّ بلده وضع الاستراتيجية الوطنية للمياه استجابةً للتحدّيات الناتجة عن الإجهاد المائي وضمن إطار التنمية المستدامة للموارد المائية. وتتضمّن الاستراتيجية تعبئة الموارد المائية بشكل مستدام، وتطويرها والحفاظ عليها، ودعم التجديد الاقتصادي والزراعي والصناعي، وإنشاء نموذج حديث وفعّال لإدارة المياه. وتمّ ربط الأنشطة المُنجَزة لتنفيذ الاستراتيجية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الإطار، تمّ إنشاء السدود وربطها ببعضها البعض لتحويل المياه إلى المناطق الأكثر حاجة (المقصد 6-1)، كما أُنشئت محطّات لتحلية مياه البحر ممّا أتاح توفير متوسط إمداد يومي للفرد قُدِّر بنحو 180 لتراً. وفي إطار تحسين الاستخدام الرشيد للموارد المائية (المقصد 6-4)، اعتُمدت تقنيات جديدة مُوفِّرة للمياه في الزراعة مثل الريّ بالتنقيط والرشّ وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالَجة للأغراض الزراعية. وفي مجال التزويد بمياه الشرب، تمّ التركيز على الحدّ بدرجة كبيرة من المياه غير المُفوتَرة، وتزامنت جهود تعبئة المصادر المائية مع برامج توعية وتحفيز لترشيد استهلاك المياه. وفي إطار الإدارة المتكاملة للموارد المائية، بما في ذلك التعاون العابر للحدود، حُدِّدت خمسة أحواض، لكلٍّ منها وكالةٌ ولجنة حوض هيدروغرافي خاصان بها (المؤشر 6-5-2). ووُضعت الخطط المائية كالمخطط الوطني للماء، والمخططات التوجيهية لتهيئة الموارد المائية، والمخطط الوطني لتطوير الصرف الصحي، وذلك دعماً للعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالمياه. كذلك، عرض ممثّل الجزائر الآفاق المستقبلية للاستراتيجية الوطنية للمياه التي تركّز على تعبئة المياه التقليدية، وجعل تحلية مياه البحر المصدر الرئيسي لتموين المدن الساحلية بمياه الشرب، وتسريع تطوير إعادة استخدام المياه العادمة المعالَجة، مع إصلاح الإطار القانوني والمؤسسي والتنظيمي المصاحِب لهذه التحسينات.

39- وفي معرض النقاش، شدَّد ممثّلو وممثّلات الدول الأعضاء على ضرورة تلقي الدعم من الإسكوا، وضرورة الانتقال من مرحلة تحديد المشاكل إلى مرحلة إيجاد الحلول، لا سيّما في ظلّ التحديات الكبرى التي تواجه قطاع المياه في الدول العربية على نحوٍ يفوق قدرة هذه الدول على مواجهتها. وطُلب توضيح كيفية احتساب وتحسين مردودية المياه في شبكات التوصيل والتوزيع من الدول التي نجحت في تحقيق تقدُّم في مؤشرات كفاءة استخدام المياه. وبيَّن الردّ أنّ العمل على تحسين المؤشرات تمّ من خلال خفض الفاقد في شبكات الإمداد. وأشارت ممثّلة دولة فلسطين إلى صعوبة رصد المؤشرات في المناطق التي تقع تحت سيطرة الاحتلال، إذ تصطدم عملية الرصد والمتابعة بصورة أساسية بصعوبة الوصول إلى الآبار التي تديرها سلطة الاحتلال عن بُعد.

40- واقترح ممثّل عُمان إنشاء فريق عمل عربي بمساعدة الإسكوا وبالتنسيق معها، يدعم الدول الأعضاء في تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة، لا سيّما من خلال توضيح طُرق احتسابها، وتوفير منصة لتبادل الخبرات بشأنها في ما بين الدول الأعضاء. وأوضح ممثّلو بعض الدول التي حقَّقت تقدُّماً ملحوظاً في تنفيذ مؤشرات التنمية المستدامة المتصلة بالمياه، الطُرق التي اعتُمدت لتطوير المصادر المائية، لا سيّما بناء محطات تحلية كبرى لزيادة كميات المياه المنتَجة. أما في ما يتعلق بالأحواض المائية العابرة للحدود، فقد أُبرِز الدور الهامّ لتطبيق المعادلات الرياضية من أجل نمذجة تدفقات كميات المياه العابرة للحدود. وعُرضت تجارب بعض الدول في مجال العمل المشترك على إدارة وتطوير المياه العابرة للحدود. وسُلِّط الضوء على أهمية التواصل والتبادل في ما بين البلدان لأنّ طبيعة تحديات الإدارة المشتركة للمياه لا تتعلق بالجوانب الفنية للإدارة فحسب، بل تتجاوزها لتشمل بناء الثقة والإرادة السياسية. وطلبت ممثّلة الكويت بصفتها ممثّلة الدولة التي ترأس الدورة الحالية للجنة الموارد المائية، من الإسكوا المساهمة في وضع خطة تنفيذية ومعايير واضحة لتوحيد طُرق ومعادلات احتساب المؤشرات على نطاق المنطقة العربية.

41- وفي معرض الردّ، أوضح ممثّل الأمانة التنفيذية دور الوكالات القيّمة على كلّ مؤشّر من مؤشرات الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة؛ ويشمل هذا الدور توضيح تعريف المفاهيم مع وضع أُطُر وطُرق واضحة لاحتسابها وفق منهجية موحّدة عالمياً، مع إمكانية تكييفها مع خصوصية البلدان. ويُعنى برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالمؤشر 6-5-1، بينما تُعنى لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بالمؤشر 6-5-2. ووفّرت الوكالات القيّمة تدريبات حول الهدف المتعلّق بالإدارة المتكاملة للموارد المائية، بدعمٍ من الشبكة العربية للإدارة المتكاملة للموارد المائية. وأشار ممثّل الأمانة التنفيذية إلى مساهمة الإسكوا في تحليل التحديات التي تواجه تنفيذ المؤشّرين 6-5-1 و6-5-2 على صعيد المنطقة العربية والطُرق الممكنة للتصدي لها، من خلال إعداد التقارير الإقليمية بشأن التقدُّم المُحرَز في تنفيذ كلٍّ من المؤشرين بالمشاركة مع الوكالات القيّمة. وأبدى ممثّل الأمانة التنفيذية استعداد الإسكوا دعم الدول في هذا المجال، من خلال بناء الجسور لتبادل الخبرات، وتوفير أدوات التحليل التي يمكن الوصول إليها انطلاقاً من المنصات الإلكترونية المخصَّصة لها، ونشر الدراسات المستخلَصة ونتائج خبرات الدول العربية والتحليلات العلمية كتقييم تأثير المناخ على الموارد المائية.

42- وأوضح ممثّل الأمانة التنفيذية أيضاً أنّ نسب تنفيذ المؤشّرين 6-5-1 و6-5-2 متوازية مع النسب العالمية، لكنّها لا تزال غير كافية. وعليه، ينبغي مضاعفة الجهود لتحقيق الأهداف المرجوّة بحلول عام 2023. وشجع ممثّل الأمانة التنفيذية الدول الأعضاء على تقديم معلومات وافية بشأن تنفيذ المؤشر 6-5-1، مع إضافة التحديات وخصوصيات البلد في الأماكن المخصَّصة للأسئلة الذاتية قدر المستطاع. وعرض على سبيل المثال حالة دولة فلسطين التي لا تُحسب نسب تنفيذها للمؤشر 6-5-1 في المؤشر العالمي. ورغم ذلك، تم تضمينها في مسح المنطقة العربية، وإدراج المعلومات الناتجة عنه في التقرير الإقليمي حول تطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية

في المنطقة العربية. وشكر ممثّل الأمانة التنفيذية ممثّلي وممثّلات الدول الأعضاء على زيادة عدد الدول التي زوّدت المعلومات بشأن المؤشر 6-5-2 من 10 إلى 15 دولة مع تحسُّن نوعية المعلومات المُوفَّرة، وشدَّد على الحاجة إلى زيادة المشاركة من جانب عدد أكبر من الدول.

جيم- القضايا البرنامجية

1- الخطة البرنامجية المقترَحة لعام 2024 في مجال الموارد المائية في ضوء الأولويات الإقليمية للفترة 2021-2025
(البند 9 من جدول الأعمال)

43- عرض ممثّل الأمانة التنفيذية، بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/C.4/2023/8، الخطة البرنامجية المقترَحة لعام 2024 في مجال الموارد المائية، في ضوء الأولويات الإقليمية للفترة 2021-2025 التي ناقشتها لجنة الموارد المائية في دورتها الرابعة عشرة. وقدَّم لمحة عامة عن التحديات التي تواجه المنطقة في تسريع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالمياه والأمن المائي، وسلَّط الضوء على أولويات العمل للنهوض بالأمن المائي في المنطقة العربية. وقال إنّ الخطة البرنامجية المقترَحة لعام 2024 لتحسين الأمن المائي في ظلّ تغيُّر المناخ في المنطقة العربية تتمحور حول العمل مع أصحاب المصلحة المتعدِّدين على تطوير حلول مستدامة لقطاع المياه، والتعاون على إدارة الأحواض المشتركة، ومواصلة الاستفادة من الابتكارات في تكنولوجيا المياه، وتسهيل الوصول إلى المعرفة الحديثة عن طريق مراكز المعرفة الإقليمية، ودعم المنصّات والعمليات الحكومية الدولية لتكامل السياسات المائية واتساقها بالقطاعات المتعلقة بها، لا سيّما قطاع الزراعة. وشدَّد على ضرورة مواصلة التقييمات العلمية لتوجيه التكيُّف مع أثر تغيُّر المناخ في قطاع المياه، مع تعبئة الموارد المالية اللازمة وإشراك المجتمع المحلي بها.

44- وفي معرض النقاش، شدَّد ممثّل الجمهورية العربية السورية على ضرورة تأطير الطاقة الشبابية للاستفادة من إمكانياتها الهائلة، لا سيّما في التطبيقات التكنولوجية الحديثة المتوّفرة للتحليلات المائية. وسلَّط ممثّل الأردن بدوره الضوء على ضرورة تحديد المجالات ذات الأولوية التي يجب التركيز عليها، والتي تتمحور حول ملء الفجوة بين العرض والطلب نتيجة سوء التوزيع المكاني والزماني للمياه، والتي يمكن التصدي لها بعدّة مقاربات منها حصاد المياه. وتتضمّن هذه الأولويات أيضاً المشاركة المحدودة للقطاع الخاص في التمويل اللازم لقطاع المياه والحاجة إلى تعزيز دور المرأة في هذا المجال.

45- واقترح ممثّل اليمن تركيز طلب الدعم من الإسكوا بالتوافق مع الموارد المالية والفنية المتاحة، مع ضرورة اللجوء إلى الإدارة الذكية المعتمِدة على التكنولوجيا الحديثة للتخفيف من وطأة الخطأ البشري. كما أشار إلى أنّ النمذجة الرياضية تسهّل توفير المعلومات، وتَبرز أهميتها في البلدان التي يصعُب فيها رصد البيانات لا سيّما تلك التي تقع في مناطق النزاع، كما أنّها تسهّل وصول المستخدِمين النهائيين كالمزارعين، إلى معلومات هامة يُسترشَد بها لأخذ القرارات التنموية الهامة.

46- وبيَّن ممثّل عُمان أنّ لحصاد المياه وتكلفته المتدنية المتوّفرة من خلال تطبيقات تكنولوجية بسيطة دوراً كبيراً في زيادة المردودية المالية للموارد المائية، لا سيّما عند ضخّ المياه المجمَّعة في الطبقات الجوفيّة التي غالباً ما تُهدَر بسبب الجريان إلى البحر. وشدّد ممثّل عُمان أيضاً على ضرورة التخلُّص من أساليب الريّ التقليديّة في إطار زيادة المردودية المالية للمياه.

47- وسلَّطت ممثّلة دولة فلسطين الضوء على ضرورة بناء القدرات، لا سيّما في مجال تطبيق المعادلات الرياضية، والحاجة إلى إيجاد آلياتٍ لتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في قطاع المياه رغم محدودية الربح التي تشكل العائق الأكبر للاستثمار فيه. وثمّة أيضاً ضرورة لأنظمة الإبلاغ المبكر التي تُبنى على التوقّعات المناخية، للحدّ من آثار الكوارث. وأشارت ممثّلة دولة فلسطين إلى أنّ الاهتمام بالحلول القائمة على الطبيعة يتزايد عالمياً نظراً لمساهمتها المحتملة في التصدي للتحديات التي يواجهها قطاع المياه. لذلك، ينبغي دراسة إمكانية إدراج المقاربات المعتمِدة على الطبيعة في إيجاد حلول محتملة لإدارة الموارد المائية في ظلّ الآثار المتزايدة لتغيُّر المناخ.

48- وشدّد ممثّل مصر على أهمية التركيز على قطاع الزراعة بصفته المستهلك الأكبر للمياه، وضرورة إيصال المعلومات المتعلقة بالمياه إلى المزارع من خلال التطبيقات والتكنولوجيا الحديثة. كما شدّد على ضرورة توسيع نطاق العمل على تطوير الموارد المائية ليشمل تحلية المياه، بالإضافة إلى معالجة وإعادة استخدام المياه الملوّثة في الأجندة المائية الوطنية. ولفت ممثّل مصر إلى أنّ إدراج القضايا المائية في التخفيف من آثار تغيُّر المناخ وعدم حَصْرَها بالتكيُّف، يزيد من فرص حشد الموارد المالية للعمل على قضايا المياه.

49- وشجعت ممثّلة دولة الكويت الإسكوا على المبادرة إلى دعم الدول التي تفتقر إلى الخبرة الوافية في تطبيق حصاد المياه نظراً لأهمية هذه التقنية. وركّز ممثّل المغرب بدوره على أولوية الأمن المائي في المنطقة العربية، وإمكانية مساهمة التكنولوجيا المبتكرة في التطرُّق إلى هذه الأولوية، وأبدى استعداده لتبادل الخبرات المكتسبة في مجال حصاد المياه واستخدامها في تغذية الطبقات الجوفيّة. وأبرزت ممثّلة الجزائر العلاقة الوطيدة والمباشرة بين اقتصاديات المياه وتمويل العمل المناخي، وأوضحت أنّ معظم التمويل المخصَّص للمشاريع المائية يأتي من مصادر حكومية، وشدّدت على حاجة إلى المنح للتقدُّم في تطبيق الإدارة المتكاملة للمياه.

50- وفي معرض الردّ، رحّب ممثّل الأمانة التنفيذية بتعقيبات المشاركين والمشاركات واقتراحاتهم بشأن الأولويات الإقليمية. وأكّد أنّ الإسكوا تساهم في العمل على الأولويات المشار إليها وشدّد على استعدادها التام لمواصلة دعم الدول في هذا المجال. أمّا في ما يتعلق بدمج الطاقة الشبابية، فقال إنّه جرى عرض الشبكات الإقليمية التي تدعمها الإسكوا والتي تضمّ خبراء المياه الشباب، ومن بينها الشبكة العربية للإدارة المتكاملة للموارد المائية والمنتدى الأفريقي للشباب المتخصِّصين في مجال المياه. وستنظر الإسكوا في سُبُل تكثيف إدماج الشباب في مجال العمل على قضايا المياه.

51- وفي إطار الحديث عن نمذجة المياه، أشار ممثّل الأمانة التنفيذية إلى إمكانية البناء على جهود الإسكوا في تطوير النماذج المناخية لتوقُّع أثر تغيُّر المناخ على الموارد المائية وتداعياته الاجتماعية والاقتصادية، وعلى التدريبات التي سبق أن وفّرتها الإسكوا أو توفّرها حالياً للخبراء لاستخدام هذه النماذج. أما في ما يتعلق بحصاد الأمطار، فتبذل الإسكوا جهوداً حثيثة لدمج هذه التقنيات في رُزم التكيُّف مع آثار تغيُّر المناخ التي وضِعت في دول عربية محدَّدة. وأشاد ممثّل الأمانة التنفيذية بجهود الإسكوا لدرس سُبُل إدماج الحلول المعتمِدة على الطبيعة، ومواصلة دعم الدول في مجال تحسين استخدام المياه في القطاع الزراعي، والعمل على اقتصاديات المياه، وإشراك القطاع الخاص في تمويل قطاع المياه. إضافة إلى ذلك، أشار ممثّل الأمانة التنفيذية إلى برنامج الدعم الفني الذي يتضمن أنشطة تنفيذية توفَّر بناءً على طلبات الدول الأعضاء وتشمل تقديم المشورة في مجال السياسات، وتوفير الدعم الفني، وبناء القدرات والتدريب، وتبادل المعارف، وإقامة مشاريع ميدانية تجريبية أوسع نطاقاً.

52- وفي نهاية النقاش، اتفق المشاركون والمشاركات على أن تركِّز الخطة البرنامجية المقترَحة لعام 2024 على الإجراءات المقترَحة للمضي قُدُماً نحو تحسين الأمن المائي مع تغيُّر المناخ في المنطقة العربية، في ضوء الأولويات الإقليمية للفترة 2021-2025.

2- الاجتماع المشترك للجنة الموارد المائية ولجنة الطاقة بشأن موضوع "النهوض بقضايا تغيُّر المناخ في قطاعَي المياه والطاقة"

53- في إطار أعمال الدورة الرابعة عشرة للجنة الطاقة والدورة الخامسة عشرة للجنة الموارد المائية في الإسكوا، عقدت اللجنتان اجتماعاً مشتركاً بعد ظهر يوم الثلاثاء 20 حزيران/يونيو 2023 حول "النهوض بقضايا تغيُّر المناخ في قطاعَي المياه والطاقة"، بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/C.3/2023/CRP.1-E/ESCWA/C.4/2023/CRP.1. وقدّم ممثّل الأمانة التنفيذية عرضاً شمل لمحة عامة عن مجالات عمل الإسكوا الرئيسية لدعم الدول الأعضاء في تعزيز القدرة على الصمود في وجه تغيُّر المناخ باعتماد إجراءات التكيُّف مع آثاره والتخفيف منها، تحت مظلة المركز العربي لسياسات تغيُّر المناخ، ومع التركيز على الإجراءات المناخية في قطاعَي المياه والطاقة. وسلَّط ممثّل الأمانة التنفيذية الضوء على أهمية تعميم الاعتبارات المناخية عبر القطاعات، وضرورة استخدام التقييمات العلمية لإرشاد سياسات المياه والطاقة. كما تطرَّق إلى التمويل المناخي مشيراً إلى أنّ الإسكوا تسعى مع شركائها إلى سدّ الفجوات في تمويل العمل المناخي من خلال زيادة المعرفة وتعزيز قدرات الدول الأعضاء. وأفاد عن النتائج الرئيسية لمفاوضات المناخ التي صدرت عن الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف، ثمّ اختتم بتوصيات لتعزيز جهود التكيُّف مع آثار تغيُّر المناخ والتخفيف منها بالإضافة إلى الفوائد المشتركة لهذه الجهود في المنطقة، لا سيّما في ضوء الاستعدادات لحدثَين رئيسيين هما أسبوع المناخ الثاني لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي سيُعقد في المملكة العربية السعودية في تشرين الأول/أكتوبر 2023، والدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف المزمع عقدها في دبي في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2023.

54- وسهّل الاجتماع المشترك المداولات المتعمّقة حول الترابط بين المياه والطاقة وكيفية تأثُّر هذا الترابط بالتغيُّرات المناخية في المنطقة. وشدّد المشاركون والمشاركات على أهمية البحث العلمي في صياغة السياسات القائمة على الأدلّة، وأثنوا على جهود الإسكوا للنهوض بتوقّعات تغيُّر المناخ الإقليمية، والتقييمات على مستوى الحوض، وتحليلات مدى قابلية التأثُّر بتغيُّر المناخ. وأشاروا إلى آثار الظواهر الجوية القاسية وارتفاع مستوى سطح البحر على تفاقم التحديات التي تواجه قطاعَي المياه والطاقة في المنطقة. كما أعربوا عن قلقهم إزاء آثار العواصف الرملية والترابية في العديد من الدول العربية، وشدّدوا على الحاجة إلى بناء القدرات في هذا المجال، وأشادوا بجهود الإسكوا لتعزيز القدرات المعرفية والفنيّة من خلال المنتدى العربي للتوقّعات المناخية الذي تشارك فيه وكالات الأرصاد الجوية العربية. كذلك، سلَّط المشاركون والمشاركات الضوء على أهمية نقل التكنولوجيا للتخفيف من آثار تغيُّر المناخ والتكيُّف معه في قطاعَي المياه والطاقة، وعلى الحاجة إلى توطين الحلول التكنولوجية. كما شدّدوا على ضرورة التكيُّف مع تغيُّر المناخ في قطاع الطاقة، وليس فقط التخفيف من آثاره، نظراً لتأثير الظواهر المناخية المتطرفة سلباً على البنية التحتية للطاقة. وتداولوا أيضاً بالحاجة إلى وجود كيانات وطنية ودون وطنية معتمَدة لتسهيل الوصول إلى التمويل المتصل بالعمل المناخي وتعبئته لمشاريع التكيُّف والتخفيف التي ينفّذها الصندوق الأخضر للمناخ والآليات المالية الأخرى.

3- موعد ومكان انعقاد الدورة السادسة عشرة للجنة الموارد المائية
(البند 10 من جدول الأعمال)

55- من المقرّر أن تَعقد لجنة الموارد المائية دورتها السادسة عشرة في بيت الأمم المتحدة في بيروت في عام 2025. وتتواصل الأمانة التنفيذية للإسكوا مع الجهات المعنيّة لتحديد موعد الدورة.

4- ما يستجد من أعمال
(البند 11 من جدول الأعمال)

56- لم يتناول المشاركون والمشاركات أيّ مسائل أخرى في إطار هذا البند.

5- اعتماد التوصيات الصادرة عن لجنة الموارد المائية في دورتها الخامسة عشرة
(البند 12 من جدول الأعمال)

57- اعتمدت لجنة الموارد المائية، في جلستها الختامية، التوصيات الصادرة عن دورتها الخامسة عشرة، على النحو المبيَّن في هذا التقرير.

ثالثاً- تنظيم أعمال الدورة

ألف- مكان الدورة وتاريخ انعقادها

58- عقدت لجنة الموارد المائية دورتها الخامسة عشرة في بيروت، يومَي 19 و20 حزيران/يونيو 2023.

باء- الافتتاح

59- افتتحت الدورة ممثّلة دولة فلسطين، البلد الذي ترأس الدورة الرابعة عشرة للجنة الموارد المائية. فرحّبت بجميع المشاركين والمشاركات وشكرت الإسكوا على الجهود الحثيثة التي بذلتها لدعم الدول الأعضاء في تطوير إدارة مواردها المائية وعملها الدؤوب لتنظيم الدورة. ثمّ أضافت أنّ أعضاء اللجنة قد شاركوا على مدى العامين الماضيين في تنفيذ الأنشطة المتعلقة بتحليل المياه الجوفيّة، والإدارة المتكاملة للموارد المائية لتسريع العمل نحو تحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة، والعمل على تعزيز نَهج الترابط بين المياه والطاقة والغذاء. واختتمت كلمتها بتوجيه الشكر إلى كلّ أعضاء اللجنة والإسكوا على دعمهم خلال توليها رئاسة الدورة الرابعة عشرة للجنة الموارد المائية، وتمنّت لممثّلة دولة الكويت كلّ التوفيق في رئاسة الدورة الخامسة عشرة.

60- وألقت رئيسة مجموعة تغيُّر المناخ واستدامة الموارد الطبيعية في الإسكوا كلمة الأمانة التنفيذية. وبعد الترحيب بالمشاركين والمشاركات، ألقت الضوء على محاور تركيز النقاش التي تتمحور حول أولويات المياه الإقليمية للفترة الممتدّة من عام 2021 إلى عام 2025 والتي حُدِّدت خلال الدورة الرابعة عشرة للجنة. وقدّمت عرضاً سريعاً للأحداث البارزة ذات الأهمية لقطاع المياه والمنجَزة منذ اجتماع اللجنة السابق المنعقد في أيلول/سبتمبر 2021، والذي دعمت فيه الإسكوا مشاركة الدول الأعضاء. وذكرت في هذا السياق الفعاليات المنعقدة ضمن مؤتمر المناخ كيوم المياه وجناح المياه، بالإضافة إلى أسبوع المناخ الأول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي استضافته دولة الإمارات العربية المتحدة، ومؤتمر قمّة المياه الجوفية، وأسبوع القاهرة للمياه، ومؤتمر بغداد الدولي للمياه، ومؤتمر الخليج للمياه، واجتماعات مجموعات الخبراء المختلفة وورش العمل ومنصات المعرفة التي أدّت إلى تعزيز التبادل بشأن الدعم الإقليمي والقُطري الذي تقدّمه الإسكوا للدول الأعضاء. وأكّدت رئيسة مجموعة تغيُّر المناخ واستدامة الموارد الطبيعية في الإسكوا على ضرورة العمل لإدراج الأولويات العربية، بما فيها إدارة المياه الجوفيّة والتعاون عبر الحدود، في مسودّات النصوص التي يتمّ تداولها للمناقشة في المنتديات والمنصات العالمية، نظراً لأهميتها في صُنع القرار بشأن وسائل التنفيذ، لا سيّما الوصول إلى التكنولوجيا وبناء القدرات والتمويل للدول العربية. وشجّعت ممثّلي الدول على مشاركة الإسكوا بالمدخلات

وقصص النجاح الخاصة بتجربتهم الوطنية في إدارة الموارد المائية، ليتمّ إدراجها في التقرير العاشر للإسكوا عن تنمية المياه الذي يصدر كلّ سنتين والذي يبيّن الطُرق التي قامت بها الدول العربية بتسريع تنفيذ الأهداف المتعلقة بالمياه. ونوّهت في الختام بالاجتماع المشترك للجنة الموارد المائية ولجنة الطاقة في الإسكوا، الذي سيركز على دفع أجندة تغيُّر المناخ في قطاعَي المياه والطاقة ويوفر فرصة للتبادل بين القطاعات.

جيم- الحضور

61- حضر الدورة ممثّلون وممثّلات عن أربع عشرة دولة من الدول الأعضاء في الإسكوا. وترد قائمة المشاركين في المرفق الأول بهذا التقرير.

دال- انتخاب أعضاء المكتب

62- وفقاً للمادة 18 من صلاحيات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ونظامها الداخلي، تتولى الدول الأعضاء رئاسة الهيئات الفرعية للجنة بالتناوب وحسب الترتيب الأبجدي بالعربية المعمول به في الأمم المتحدة. وبناءً على ذلك، تولّت دولة الكويت رئاسة الدورة الخامسة عشرة للجنة الموارد المائية. وتولّى ممثّلا دولة فلسطين ومصر مهام نائبَي الرئيس الأول والثاني، على التوالي، وممثّل المغرب مهام المقرّر.

هاء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

63- أقرّت لجنة الموارد المائية، في جلستها الأولى، جدول الأعمال وتنظيم الأعمال بالصيغة المعروضة عليها في الوثيقتين E/ESCWA/C.4/2023/L.1، وE/ESCWA/C.4/2023/L.2 على التوالي.

المرفق الأول

قائمة المشاركين

المملكة الأردنية الهاشمية

الدكتور جهاد المحاميد
الأمين العام
وزارة المياه والري

الجمهورية التونسية

السيد رضا شهيدية
الوزير المفوض
سفارة الجمهورية التونسية لدى الجمهورية اللبنانية

السيد رضا قبوج
كاتب دولة لدى وزير الفلاحة مكلف بالمياه
وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السيد نصرالدين بوجملين
مدير مركزي
مديرية الأمن المائي وحشد الموارد المائية
وزارة الري

الجمهورية العربية السورية

السيد جهاد كنعان
مدير المياه الدولية
وزارة الموارد المائية

جمهورية السودان

السيدة سارة إدريس حسن أحمد
القائمة بأعمال سفارة جمهورية السودان (القنصل)
لدى الجمهورية اللبنانية

سلطنة عُمان

السيد أحمد بن محمد السعيدي
سفير سلطنة عُمان لدى الجمهورية اللبنانية

السيد عبدالعزيز بن علي المشيخي
مدير عام إدارة المياه
وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه

دولة فلسطين

السيدة ماجدة علاونة
المديرة العامة
الإدارة العامة لمصادر المياه والرقابة المائية
سلطة المياه الفلسطينية

دولة الكويت

السيدة مها حسين العسعوسي
وكيلة وزارة بالتكليف
وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة

السيدة سارة المطيري
مديرة إدارة الأعمال الكيماوية
وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة

جمهورية مصر العربية

السيد وليد حقيقي
رئيس قطاع
وزارة الموارد المائية والريّ

المملكة المغربية

السيد سليمان قيشوح
رئيس قسم التزويد بالماء الشروب والصرف الصحي وتثمين
مياه الأمطار
المديرية العامة لهندسة المياه
وزارة التجهيز والماء

المملكة العربية السعودية (عبر الإنترنت)

السيد أحمد بن علي الغامدي
مدير عام الإدارة العامة لموارد المياه

جيبوتي

السيد ابراهيم موسى ميغيل
مستشار تقني
وزارة البيئة والمياه والزراعة

جيبوتي (تابع)

السيد ابراهيم بن محمد سلطان
مدير عام الإدارة العامة لتعزيز القدرات والشراكات
وزارة البيئة والمياه والزراعة

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

السيد محمد عبدالله علي
مدير إدارة
مكلّف بمهمة في ديوان وزير المياه والصرف الصحي
نقطة الاتصال للجنة الموارد المائية
وزارة المياه والصرف الصحي

الجمهورية اليمنية

السيد ناصر محمد اليزيدي
مستشار الوزير للموارد المائية والسياسات والبرامج
نقطة الاتصال الوطنية للإسكوا
وزارة المياه والبيئة

المرفق الثاني

قائمة بالوثائق

العنوان	البند	الرمز
مذكرة توضيحية		E/ESCWA/C.4/2023/INF.1
جدول الأعمال المؤقت والشروح	3	E/ESCWA/C.4/2023/L.1
تنظيم الأعمال	3	E/ESCWA/C.4/2023/L.2
تنفيذ أنشطة برنامج عمل الإسكوا والتوصيات الصادرة عن لجنة الموارد المائية في دورتها الرابعة عشرة والموجَّهة إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا	4	E/ESCWA/C.4/2023/3
تحسين إدارة المياه الجوفيّة من خلال أدوات معرفيّة مبتكرة	5	E/ESCWA/C.4/2023/4
استعراض منتصف المدّة الشامل للعقد الدولي للعمل من أجل الماء في المنطقة العربية	6	E/ESCWA/C.4/2023/5
تمويل قطاع المياه	7	E/ESCWA/C.4/2023/6
حلقة نقاش: التقدُّم المُحرَز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه في المنطقة العربية	8	E/ESCWA/C.4/2023/7
الخطة البرنامجية المقترَحة لعام 2024 في مجال الموارد المائية في ضوء الأولويات الإقليمية للفترة 2021-2025	9	E/ESCWA/C.4/2023/8
النهوض بقضايا تغيُّر المناخ في قطاعَي المياه والطاقة		E/ESCWA/C.3/2023/CRP.1 E/ESCWA/C.4/2023/CRP.1
قائمة بالوثائق		E/ESCWA/C.4/2023/INF.2